Issue 6140 -6141 Tuesday- Wednesday 11-12 /8/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6140 -6141 الثلاثاء – الاربعاء 2 من محرم 1440 هـ 11- 12 من ايلول (سبتمبر) 2018 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

أحزاب الزينة .. العراق أنموذجاً

كفاح محمود كريم
اربيل

اعتدنا على أدوات أو نباتات أو حيوانات للزينة، والحمد لله إننا أدركنا كائنات أخرى للزينة والإكسسوارات التي ابتدعتها دول المنظومة الأوربية الشرقية إبان الحكم الاشتراكي، ولا أقول الشيوعي لأنهم جميعا لم يرتقو إلى تلك المرحلة حسبما جاء في النظرية الماركسية اللينينية، بل وسقطوا قبل الوصول إليها بمئات السنين، فقد كانت تُحكم من خلال قيادة حزب واحد للدولة تحت شعار دكتاتورية ذلك الحزب، الذي قرر انه لوحده يمثل الطبقات الكادحة وتحديدا العمال والفلاحين وأحيانا بعض البرجوازيين، كما تفعل الأحزاب الدينية اليوم في احتكارها تمثيل الرب والدين والحكم باسمه، وخلال سنوات من حكمهم بعد الحرب العالمية الثانية ابتدعوا أنواعا جديدة للزينة السياسية، بعد أن أصبحت الوسائل الأخرى مكروهة كونها برجوازية استهلاكية، وغير منتجة في بلاد هوسها الإنتاج، وكانت هذه الكائنات الجديدة أحزابا تم تصنيعها وتجميلها لكي تكون حليفة للحزب القائد، ويمارس من خلالها مسرحياته الديمقراطية الشعبية في الانتخابات والمجالس البرلمانية الكوميدية، وهذه الأحزاب كانت للزينة فقط ليس إلا، وقد استخدمت لاحقا على طريقة المجلس الوطني أيام حزب القائد الضرورة في العراق، واللجان الشعبية أيام ملك ملوك افريقيا في ليبيا العظمى.

تجارب بعيدة

أحزاب الزينة هذه انتشرت انتشار النار في الهشيم بين دول الجمهوريات الثورية والوراثية، وخاصة في شرقنا الأوسط الجاذب للتجارب بعيدة المدى، لتطبيقها على شعوب غالبيتها من الأميين المشبعين بثقافة القطيع، وما تزال نسبة الفقر والبطالة تهشم طموحات أكثر من ثلثهم لحد الآن، والثلثين الآخرين منغمسين في الولاءات الدينية والمذهبية والقبلية والمناطقية، ولا يهمهم سوى توظيف كل أتباعهم وتحويلهم إلى كتل من التنابلة والاتكاليين، وخير نموذج للدول التي تميزت بصناعة أحزاب الزينة بعد الدول الاوربية الشرقية هو العراق الذي ما يزال يقف على رجل واحدة منذ مائة عام حتى اتكأ على ركبتيه لا قدميه!

في العراق نجح حزب البعث وفريق صدام حسين من تصنيع مجموعة أحزاب، تم استنساخها على طريقة النعجة دولي من عناصر اكتشف علماء البعث فيها استعدادات نفسية وجينية للانحراف، ووجدت فيها من يدلها ويوفر لها تلك البيئة، وفعلا تم تطويرها واستنساخ أعداد كبيرة منها لتكون أحزابا للزينة والإكسسوارات، وشهدنا بعد فشل تحالف البعث والديمقراطي الكوردستاني في اذار 1970 وإصدار قانون للحكم الذاتي بشكل انفرادي ومحاولة فرضه على الديمقراطي، حيث ادت تلك الوصاية أو الاحتواء، الى عودة العمليات العسكرية إلى كوردستان وبتعاون وثيق بين ايران والعراق وتغطية مهمة من بعض الدول الكبرى، ودفعت إلى تصنيع تلك الأحزاب التي ستوافق على قانون البعث للحكم الذاتي، وإيهام الرأي العام الداخلي والعالمي بأنهم ديمقراطيون يعملون على تنفيذ اتفاقية آذار، لكن (الجيب العميل وهو زمرة صغيرة متمردة على القانون رفضت إرادة شعبنا الكوردي في شمالنا الحبيب)، كانت هذه أهم العبارات التي استخدمتها أجهزة دعاية وإعلام نظام الرئيس صدام حسين لتبرير إعلان تصنيع الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الثوري الكوردستاني وجبهة تحرير كوردستان، بموديلات جديدة واستنساخ لبعض العناصر من تلك الأحزاب وإعادة تدويرها لتكون بديلا عن النسخة الأصلية التي تحولت إلى متمردين وانفصاليين على توصيف أجهزة دعاية البعث ومن ورثها منهم من أحزاب السلطة اليوم، فبعد سنوات ليست طويلة من ذلك رأى منظروا تلك الحقبة بأنهم يحتاجون إلى توسيع الجبهة الوطنية والقومية فألحقت بهم مجاميع بذات المواصفات من عناصر شيوعية وتقدمية، بعد فك أو تمزيق التحالف بين الشيوعي العراقي والبعث العراقي.

مقاليد السلطة

مع أواخر عقد السبعينيات وبتولي صدام حسين مقاليد السلطة برمتها، اتجهت عقارب ساعة النظام إلى مرحلة جديدة دشنها الرئيس صدام حسين بالحرب مع ايران، التي ابتلع فيها حزب البعث أو علس كما تقول الدارجة العراقية، تلك الكائنات السياسية المسخ تدريجيا، وانتفت الحاجة لأحزاب الزينة الملساء التي بدت أكثر رخاوة، وربما تبخرت تدريجيا أو اندمجت اندماجا قذافيا، بعد أن منح أعضائها نفس درجات الرفاق في حزب الأمة العربية المجيدة، حيث برزت مع المرحلة الجديدة أمور أكثر زينة وبهرجة للمشهد السياسي والاجتماعي العراقي من الأحزاب، في دولة الانتصار على (العدو الفارسي المجوسي الإمبريالي) إلى آخر قائمة التسميات التي أنتجتها دوائر الدعاية والإعلام البعثي ضد معارضيه، حتى وان كانوا ملائكة أو ممن يتغدون ويتعشون مع الأنبياء والرسل، والتي ما زالت تستخدم بجدارة من تلاميذ ومريدي القائد الضرورة حتى يومنا هذا.

ولكي تكتمل مشاهد الزينة خاصة بعد تبخر الأحزاب المستنسخة، ابتكر الرفاق شعبة لشيوخ العشائر في ديوان الرئاسة وتم تصنيف هؤلاء الشيوخ إلى ثلاث موديلات وهي شيوخ ألف وبعدها باء وآخرها جيم، وعرفوا حينها بشيوخ التسعين، ولم ينسو تزيين السنة العراقية فجعلوا معظم أيامها أعيادا ومناسبات مقاربة لعدد أيام السنة الكبيسة أو الحبيسة، لدرجة إن العراقي لا يستطيع حك رأسه من كثرة الاعياد والمناسبات، فذاك يوم البيعة والآخر للنخوة، وهناك للميلاد والربيع والشجرة، وبقربه للبيعة والشرطة وبجانبه يوم الأيام، وهكذا كان العراقيون يرقصون على أنغام وطن شد على الأفق جناحا منذ مطلع الفجر وحتى الليل الأخير من اليوم ذاته، لتستمر تلك الأيام والأعياد بالتكاثر والتوالد حتى جاءت الحواسم في نيسان 2003 وانتهت حقبة مزينة بالدماء وأشلاء الضحايا، وأنغام الأكاذيب والشعارات الفارغة وعساكر البهرجة والانكشاريات الشعبية والادعاءات المزرية، التي ابتكرها نظام من أكثر نظم العالم دكتاتورية طيلة أكثر من ثلاثين عاما عجاف.

للأسف الشديد فان إسقاط الهيكل الإداري لذلك النظام لم يسقط تلك الثقافة البائسة والتربية المنحرفة ولم تسقط مع سقوط التجربة المريرة في العلاقات مع معطيات الحياة في حقولها المختلفة، في عراق يتدحرج إلى الأعلى تارة ويتسلق إلى الحضيض تارة أخرى، فعادت فيروساتها تنشط من جديد منذ الأشهر الأولى لسقوط النظام، لكي تنمو في ذات البيئة التي أنتجتها الأحزاب التي ورثت الحكم بشكل مضطرد خارج أجواء المختبرات هذه المرة، لتتميز بتفوقها أكثر من الجيل الأولى كونها تخرجت من أقبية مخابرات دول الجوار، وأضافت لأيام العراقيين عطلات ومناسبات أفضلها حزين وأتعسها حائر باليوم الوطني للدولة العراقية، فقد عادت ماكينة تصنيع أحزاب الزينة ثانية لإنتاج موديلات أكثر حداثة وشيطنة، حيث تم تدجين أفرادها في عواصم الدق والرقص على أنغام ذبح شعوب العراق وليبيا واليمن وسوريا وسرقة خزائنهم، سواء في دول الجوار أو ما بعد الجوار، فامتلأت مسارح ومعارض السياسة الجديدة في العراق وتلك البلدان بأحزاب لا للزينة فحسب، وإنما للتوحش والتقهقر والقباحة والسرقة والإفساد، وغصت مدنها بمقرات أحزاب وأسماء أمناء عامين ومكاتب سياسية رنانة، تم تصنيعها وفبركتها إما في ما تبقى من تنظيمات أحزاب السلطة السابقة، كالبعث ورجال مخابراته واستخباراته، ممن انقطعت بهم السبل بين الشعارات التي كانوا يتداولونها صباحا ومساءا، والنتيجة ما حصل لهم ولنظامهم خلال اقل من عشرة أيام لدولة تم بناؤها في أكثر من ثلاثين عاما، إضافة إلى ما أنتجته دهاليز مخابرات الدول الجارة والعزيزة، من موديلات جديدة ومحدثة حيث أضافت لها قوات مسلحة على شكل ميليشيات تحكم باسم الرب ووكلائه على الكوكب، وبدلا من حزب واحد لله أصبح لدينا عشرات الأحزاب الربانية كلها تنطق باسمه وتنفذ شريعته، وأصبح بمقدور أي إمام جامع في قرية أن يفتي أو يشرعن قانونا واجتهادا في الجهاد والنكاح، حتى غرقت البلاد ببحر من الدماء والدموع.

وبملاحظة سريعة لما يحدث اليوم في العراق وبقية ما يسمى بالربيع العربي، وطيلة السنوات الماضية، ندرك انه نتاج تلك الفترة المظلمة من تاريخ هذه البلدان وتربية أنظمتها لعدة أجيال من الأهالي الذين ينفذون اليوم ما تعلموه خلال عشرات السنين، وشاهدوه وهم أطفال وفتية وشباب، ابتدءاً من كرنفالات الإعدام التي كانت تنفذها الأنظمة في الشوارع والساحات العامة، وكيل الاتهامات الكاذبة جزافا لكل من يعارضها، وانتهاء بتلك المشاهد البائسة والقاتلة من برنامج صور من المعركة الذي كان يبث يوميا ولثماني سنوات متصلة في العراق وليبيا في حربها مع تشاد وسوريا في احتلالها للبنان، وتظهر آلاف الجثث الممزقة الأشلاء أو عمليات دفنها بالبلدوزرات على أنغام الأناشيد الوطنية، إلى تسطيح عقول ووعي الناس بتصنيع أحزاب وجمعيات مما كانت تسميه بالاتحادات والنقابات المهنية والفرق الفنية، التي لا هم لها ولا غم إلا التغني بالقائد الذي لا مثيل له في الدنيا وربما لو بقوا عدة سنوات أخرى لقالوا انه متعهد الآخرة أيضا.

تنوع عرقي

إن فشل تبلور مفهوم المواطنة خاصة في الدول ذات التنوع العرقي والقومي والديني، يعود بالأساس إلى الطبيعة القبلية لهذه المجتمعات، وفشل أنظمتها السياسية بفصل الدين عن السياسة بل عن الحكم برمته، وإبعاد فلسفته عن التعليم بكل مراحله، إلا ما يؤكد وجوده كمعتقد للإفراد وجب احترام خصوصيته في حدود الخاصية الشخصية ليس إلا، وما لم تنجح النخب السياسية والتكنوقراط من وضع دستور عصري، يؤكد على تعريف مدني للمواطنة، تسود فيه لغة القانون والانتماء الوطني فوق النظام القبلي والديني، ويرتقي على كل هذه الانتماءات، ويحظر أي تنظيم سياسي على أساس ديني أو مذهبي أو عنصري، بما يكفل حقوقا متساوية لكل الإفراد بمختلف أعراقهم وقومياتهم وأديانهم، لن ينجح أي حزب أو مجموعة أحزاب في إقامة نظام ديمقراطي تسوده العدالة في كل مناحي الحياة.

> أحزاب الزينة هذه انتشرت انتشار النار في الهشيم بين دول الجمهوريات الثورية والوراثية، وخاصة في شرقنا الأوسط الجاذب للتجارب بعيدة المدى لتطبيقها على شعوب غالبيتها من الأميين المشبعين بثقافة القطيع، وما تزال نسبة الفقر والبطالة تهشم طموحات أكثر من ثلثهم حتى الآن، والثلثين الآخرين منغمسين في الولاءات الدينية والمذهبية والقبلية والمناطقية، ولا يهمهم سوى توظيف كل أتباعهم وتحويلهم إلى كتل من التنابلة والاتكاليين، وخير نموذج للدول التي تميزت بصناعة أحزاب الزينة بعد الدول الاوربية الشرقية هو العراق الذي ما يزال يقف على رجل واحدة منذ مائة عام حتى اتكأ على ركبتيه لا قدميه !

التوجّهات الحكومية المؤثّرة في إفقار شعوبها

حسام الدين الأنصاري
بغداد

من أبرز الظواهر الاقتصادية التي فرضت وجودها في العصر الحديث حالة التناقض السائدة في البلدان الغنية بمواردها الطبيعية وأرصدتها النقدية الاحتياطية التي تتمثل في وفرة عناصر الانتاج الرئيسية من رؤوس أموال وثروات طبيعية ويد عاملة، والتي يتحقق في حالة توظيفها بعمليات الانتاج فائضاً اقتصادياً يعود بالفائدة على تقدم المجتمع وتحقيق الرفاهية من خلال القضاء على البطالة والتوصل الى مرحلة الاستخدام الكامل وزيادة مدخولات الأفراد وزيادة القدرة الشرائية وتنشيط الصادرات وتحقيق التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات وعدم المديونية.

إلا إن التوجهات الحكومية غير المدروسة والتخبط الذي يحكم خطواتها في ادارة شؤون البلاد الاقتصادية يقود حتماً الى حالة مزرية في إفقار المجتمع وتدهور الحالة المعاشية الى مستويات خطيرة الى جانب التدهور في المجالات الاجتماعية والبيئية والتعليمية والصحية والحضارية، وتقود البلد الى مراتب متدنية في قائمة البلدان المتخلفة في مجمل كينونة البلد.

ويمكن إجمال التوجهات الحكومية التي تفرز معطيات الانحدار والتخلف وافقار المجتمع ودفع البلد نحو مزيد من التدهور رغم ما يتمتع به من موارد وثروات طبيعية ومالية وبشرية وعلى النحو التالي:-

1- سوء الادارة المالية وعدم الاعتماد على الخبرات والخبراء والاختصاصيين في مجال الاقتصاد ووضع السياسات المالية والنقدية، وخطأ اللجوء الى عناصر تفتقد الخبرة والكفاءة والاختصاص الذي يتسبب بوقوع البلد الى شرك المديونية جراء ذلك.

2- غياب الخطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد التي ترسم ملامح المستقبل الاقتصادي وتحدد مسارات الوصول الى الأهداف المطلوبة في تحقيق التنمية، والتنبؤات والاحتمالات التي تفرض وضع الاحتياطات اللازمة لمواجهة المستجدات والمتغيرات بالاعتماد على مخططين متخصصين.

3- عدم الحفاظ على العملة الصعبة والتفريط بها وعدم الرقابة على تداولها وتسربها الى خارج البلاد من خلال هدر المال العام وفتح أبواب الاستيراد العشوائي وصفقات غسيل الأموال.

4- سوء توزيع الثروة من خلال التفاوت في صرف الاستحقاقات داخل المجتمع وتمكين القوى الضاغطة والمتنفذة ومواليهم في السيطرة على الوظائف الأساسية والرواتب والمدخولات والمنافع والاميتازات خارج الأنظمة والتعليمات وشرعنة المخالفات المالية.

تطور اقتصادي

5- تفشي البطالة بسبب توقف المشاريع الكبرى وتعطيل الصناعة بقطاعيها العام والخاص اللذين يشكلان الشريان الأساسي للتطور الاقتصادي، وعدم الاهتمام بمشاريع البناء الارتكازي.

6- سوء استثمار الثروات الطبيعية بسبب غياب سيطرة الدولة على موارد البلد والحفاظ على ثرواتها الوطنية بوجود قوانين وتشريعات صارمة تحفظ مردوداتها الوهمية التي تفتقر الى الخبرة والاختصاص وعقد الصفقات المشبوهة، بدلاً من اللجوء الى الشركات العالمية المتخصصة.

7- غياب سياسة الأولويات الاقتصادية بتشخيص القطاعات الأكثر انتاجية والتي تحقق اكبر مردود اقتصادي في توفير الايرادات والعملة الصعبة وتشغيل الأيدي العاملة والخبرات الوطنية والارتقاء بتكنولوجيا الصناعة الوطنية وتوسيع مشاريع الخدمات البيئية والحضارية والاجتماعية والتعليمية.

8- غياب نظام الاستخدام والتوظيف واشغال وظائف الخدمة العامة والوظائف الرئيسية والحاكمة بسبب تدخلات القوى الضاغطة بحشو الجهاز بالعناصر الضعيفة التي تعود بالواقع الوظيفي الى الوراء وضعف الاداء وانعدام الرؤيا الوطنية التي تفرضها تقاليد الوظيفة العامة لخدمة الناس بجدارة والاعتداد بالتحصيل العلمي والانتماء الاجتماعي والتربوي لشاغل الوظيفة والايمان بالأداء الوظيفي وخدمة المواطن على انه شيء مقدس والتفرطي به خيانة للذات والضمير والعائلة والوطن والقيم الدينية.

9- السرقات والتلاعب بالمال العام نتيجة ضعف الأجهزة الرقابية وغياب القوانين الصارمة ونزاهة الجهاز الحكومية في الحفاظ على المال العام وموارد الدولة وتسليم المسؤولية وفق قوانين وتشريعات وشروط ومواصفات لا تتقبل الاجتهاد والتلاعب وفي ظل قضاء وطني حازم لا يتساهل عند الانحراف وخرق القانون.

10- غياب التصورات المستقبلية لدى الجهاز الحكومي، وتتجسد هذه الظاهرة في الأنظمة التي يحتل فيها المسؤول موقعه بدوافع المصلحة الشخصية والدعم الحزبي والعشائري والولاء للرئيس الاعلى والشعور بمرحلية استلام المسؤولية التي قد تنتقل منه الى شخص آخر مثلما وصلت اليه ومن دون أي اسس منهجية ومنطقية، مما يجعل المسؤول قصير النظر بحدود المرحلة التي يحتل فيها موقعه الرسمي دون النظر الى متطلبات المستقبل والمصلحة العامة.

11- تهاون الاجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية في أداء مهامها الاساسية، ويعود ذلك الى ضعف الأجهزة الرقابية وتفسير الدستور والقوانين من وجهات نظر مختلفة ومتباينة بصيغ سفسطائية وغير حيادية وفقاً لمصالح كل طرف.

12- إجهاض القطاع الخاص بقطاعاته المختلفة الصناعية والزراعية والتجارية والمالية الذي يتسبب في قطع أحد اهم الشرايين التي تمد اقتصاد البلد بالقوة والنشاط والتطور والابداع والانتاج المادي الذي يوفر احتياجات العديد من القطاعات الاخرى في المجتمع، اضافة الى دوره في تحمل جزء من العبء الذي تضطلع به الحكومة للتخفيف من التزاماتها المالية وما تتطلبه من تخصيصات يمكن للقطاع الخاص توفيرها وبما يشجع أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين المحليين من المشاركة في المشاريع التنموية وتوظيف أموالهم في خدمة إقتصاد البلد، والذهاب الى أبعد من ذلك بالمشاركة في مشاريع الدولة لانجاز المهام التي تتطلبها عملية التنمية عندما تترسخ الثقة لدى الممولين ورجال الأعمال بأجهزة الدولة في الحفاظ على حقوقهم.

13- المواقف الضعيفة في المجال الاقتصادي للمصالح المشتركة مع الدول الأخرى، ويتجسد بضعف القدرة على التبادل التجاري المتكافئ مع الخارج، والقوة في تثبيت الحقوق والحفاظ على المصالح الوطنية.. وينسحب ذلك في أمثلة كثيرة تعبر عن عدم تحقيق التوازن لأي بلد في علاقاته التجارية مع الدول الأخرى، حيث ان مواقف البلد الضعيفة في علاقاته التجارية تظهر بوضوح العجز في ميزانه التجاري والخلل الذي ينعكس على تسرب العملة الصعبة الى الخارج بمعدلات أعلى من الايرادات التي تدخل البلد وما يترتب على ذلك من اختلال في الميزانية العامة بارتفاع كفّة النفقات على الايرادات وتأثيره على مشاريع التنمية والوقوع في شرك المديونية بسبب قلة الموارد.

14- المبالغة في فرض الرسوم والضرائب والغرامات والازدواج الضريبي على مصالح القطاع الخاص والمواطنين على حد سواء، الأمر الذي يؤدي الى موجة كبيرة في غلق وتوقف الكثير من معامل ومصالح وأعمال القطاع الخاص ومشاريع الانتاج المتوسطة والصغيرة والحرفية والفردية وأثر ذلك في زيادة أعداد العاطلين عن العمل وانحسار مساحة النشاط الاقتصادي والبشري في مجالات العمل والانتاج وتحويل الطاقات البشرية المنتجة الى جيش من الباعة المتجولين وسائقي سيارات الأجرة بزيادة مساحة البطالة المقنعة التي يعاني منها قطاع الاستخدام.

زيادة ضرائب

هذا بالاضافة الى ان زيادة الضرائب والرسوم والغرامات ومضايقة الأعمال الحرّة بشكل مزاجي وغير مركزي من بعض مؤسسات الدولة من دون مسوغ وبصيغ اجتهادية وبدون نصوص قانونية وتشريعية يؤدي الى تفشي الرشوة والابتزاز بشكل واسع يسحق المواطن الذي يعتريه الرعب والخوف عند مراجعة أية مؤسسة حكومية لانجاز اي معاملة شخصية مهما كانت اصولية تضمنها له حقوق المواطنة، بسبب المفاجآت التي يواجهها من قسوة التعامل من الموظفين الحكوميين وفرض الضرائب من قبل الدوائر باجتهادات وغياب الصيغ المركزية.

15- غياب الهيكلية في بناء مؤسسات الدولة، الأمر الذي يؤدي الى غياب الوضوح في تخصصات تلك المؤسسات وتداخلها وازدواجيتها وغموض دور الكثير منها بحيث أصبحت مصالح الناس تواجه عقبات وتعقيدات محبطة يقف المواطن عاجزاً في الحصول على نتيجة أو حل لكثير من المشاكل والأمور الاجرائية، كما يؤدي هذا التخبط الى ارهاق أجهزة الدولة والكوادر الوظيفية ذاتها بسبب كثرة وتعدد المراجعات واجراءات التصحيح والتعديل والتدقيق والمراجعة الروتينية والنفقات والجهود التي تبذلها ادارات تلك المؤسسات والمواطن على حد سواء، كما إن هذه الظاهرةً وفوضى المراجعات والتأخير في انجاز المعاملات تؤدي هي الأخرى الى افتعال الصعوبات في انجاز طلبات المواطنين من قبل ذوي النفوس الضعيفة الذين التحقوا بركب الفاسدين لتقاضي الرشى وابتزاز المواطن المغلوب على أمره والعاجز عن اللجوء الى من ينصفه في الجهاز الحكومي.

16- تغلغل القوى الضاغطة بانتحالها صفات الحزبية والطائفية والعشائرية في أجهزة الدولة والعصابات الارهابية، الأمر الذي تعاني منه أجهزة الدولة ذاتها حين تمكنت هذه القوى من التطاول على عقارات الدولة واستيفاء الضرائب والرسوم الكمركية والايجارات الرسمية الأصولية والسيطرة على مواردها لحسابهم الخاص بانتحالهم الصفة الرسمية وحرمان خزينة الدولة منها، ويتمثل هذا بشكل واضح في المنافذ الحدودية وفي الموانئ والمطارات ونقاط العبور ونقاط التفتيش التي أصبحت هي الأخرى مصائد ترهق المواطن للانتقال من منطقة الى أخرى او من مدينة الى أخرى داخل البلد وتعرقل حركة التجارة وحرية نقل السلع والبضائع من منطقة الى أخرى مما أدى الى تذمر الناقلين من المضايقة والابتزاز وعجزهم عن تلبية تلك الطلبات اللاقانونية، بالاضافة الى خطورة عبور المواد والسلع منتهية الصلاحية وغير الصالحة للاستهلاك البشري من قبل أولئك الذين ينتحلون الصفة الرسمية ويفرضون أنفهسم في تلك المواقع.

17- ضعف الدبلوماسية وركود العلاقات مع الدول الأخرى، وقد يكون هذا من الأسباب الرئيسية التي تنعكس على اقتصاديات البلد، حيث ان ركود العلاقات او تقاطعها مع الدول الأخرى يؤدي الى ضياع الكثير من الفرص في عقد الاتفاقات التجارية والتبادلية وتنفيذ المشاريع وتأثيراتها على تبادل الخبرات والسياح، مما يتطلب ان يكون السلك الدبلوماسي بمنتهى الحرفية ويعمل وفقاً للأساليب الحضارية التي تفرضها العلاقات الدولية واثبات وصيانة المؤسسات التي تنضوي تحت مسؤولية وزارة الخارجية التي لا ينحصر اداؤها في السفرات والايفادات التي يعتمدها البعض لاغراض السياحة والترويح، هذا بالاضافة الى ضعف السفارات وانزواء السفراء في مكاتبهم وينحصر نشاطهم في تلبية دعوات السفارات الأخرى بالمناسبات الاحتفالية والاعياد الوطنية، في الوقت الذي يقع على السفارات مهمة تطوير العلاقات الثنائية مع البلدان الأخرى وتنشيط الفعاليات التجارية البروتوكولية من خلال اقامة المعارض والمشاركة فيها والنشاطات السياحية، ويجب ان يتحلى أعضاء السلك الدبلوماسي جميعهم بالخبرة التي يتطلبها الموقع الذي يشغلونه واتقان لغة البلد الذي يستضيف السفارة على الأقل.

18- التشظي اللامركزي وازدواجية أجهزة ومرافق الدولة المسؤولة عن تنفيذ الخطط الحكومية، وينجم عن ذلك عدم وضوح دور الجهة المسؤولة فعلاً وضياع مسؤولية تبعات الاخفاق والخسائر التي تترتب على فشل المشروعات والتلكؤ في تنفيذ الخطط وغياب المتابعة والرقابة بسبب تعدد مراكز القرار واسناد مهام التنفيذ الى الوحدات الادارية التي تعمل بعيداً عن التوجيه والرقابة والسيطرة المركزية والتي ثبت فشل هذا الأسلوب بدلالة الأمثلة التي تحققت في المحافظات والفشل في تنفيذ مشاريع الخدمات والتطوير بسبب تفشي الفساد الاداري والمالي وهدر التخصيصات بمشاريع يتولاها مقاولون غير أكفاء او التورط في مشاريع وهمية توضع سيناريوهاتها من قبل المنتفعين والمتربصين بالمال العام الذين يلعبون دور المسؤول الحكومي والتاجر في نفس الوقت، وكثرة وتعدد الجهات التي تمارس التلاعب وقضم التخصيصات، الأمر الذي يؤدي الى استنزافها وتآكلها وتسربها قبل ان تصل الى أية مرحلة من مراحل المباشرة بأي مشروع.

19- غياب برامج العمل في ضوء تنافر مصالح القوى الضاغطة، ويظهر ذلك بوضوح في عدم اعلان برامج الأحزاب والكتل المشاركة في الترشيح لمجلس النواب والاكتفاء بالأسماء والعناوين والشهرة التي اكتسبتها في انتخابات السنوات السابقة في كونها أحزاب دينية وكتل مذهبية ومجموعات مناطقية ودواوين عشائرية وتجمعات عائلية وأفراد من الهواة بالمشاركة في الترشيح رجالاً ونساءً لا علاقة لهم بالسياسة بل يمارسون لعبة الحظ للفوز بالجلوس على كرسي الجوائز من وجهة نظرهم، وغيرهم من مختلف الأوصاف والاسماء وأقل ما يُقال عنهم انهم لا علاقة لهم بمصالح الشعب وخدمة الوطن، وإنما الجلوس على كرسي السلطة والقدرة على اتخاذ القرارات التي تحقق الاهداف غير المعلنة.

20- افتقار مسؤولي السلطة الحاكمة الى الخبرة والدراية في ادارة شؤون الدولة والى التعليم والتخصص والتحصيل العلمي المناسب واصول القيادة والمهارات الادارية والخبرة في خوض غمار العمل في الوظائف القيادية والحساسة، مما يجعل مسارات عمل الدولة عرضة للتخبط وأسلوب التجربة وتصحيح الخطأ وغياب الاستقرار الحكومي بسبب استبدال طواقم المسؤولين باستمرار وعدم الموثوقية عند الاختيار.

ميزانية الدولة

21- تعويض التسرب الحاصل في ميزانية الدولة بسبب عمليات التجاوز على المال العام والهدر المالي والفساد الحكومي والانفاق غير الرشيد في مفاصل الدولة، بإرهاق المواطن بالضرائب والرسوم والغرامات والاستقطاعات وحجب الامتيازات المشروعة والحقوق المكتسبة وغياب الانفاق على الخدمات التي تقع على عاتق الدولة لتوفير الحد الأدنى من احتياجات المواطن، الأمر الذي تعاب عليه الحكومة باتخاذ الاجراءات التعسفية في ترقيع الميزانية وزيادة معدلات الفقر الذي يعاني منه المواطن، وفي الجانب الآخر تتوالى زيادة الامتيازات والرواتب والمخصصات والمنافع لأقطاب السلطة الحاكمة، والبذخ في توفير فرص الرفاهية والأجواء التي تزيد من عدم الثقة في عدالة السلطة الحاكمة ومشروعية وجودها.

ولا عجب أن يحصل كل ذلك في البلدان التي تتمتع بموارد اقتصادية قادرة على تحقيق التنمية والتقدم والتطور الحضاري في حالة توظيفها بالشكل الصحيح، مادام الاستنزاف والتآكل لثروات البلد يمضي بمعدلات اسرع وأقوى وبمنهجية يتفوق فيها الفساد الاداري والمالي وإطلاق يد الفاسدين الذين يمتلكون القدرة على التشريع وصنع القرار.